**نموذج مسودة التشاور الإلكتروني**

1. **اسم التشريع المقترح**

نظام حساب مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لسنة 2023

1. **المديرية/الجهة المعنية**

وزارة الاستثمار /وحدة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

1. **الهدف من التشريع**

على ضوء الغاء قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 17 لسنة 2020 وصدور قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 19 لسنة 2023، وتنفيذا لأحكام القانون والمادة (11) منه فقد اقتضى اصدار هذا النظام لتنظيم وتحديد الشؤون المتعلقة بحساب مشروعات الشراكة بين القطاعين العام.

1. **الأسباب الموجبة للتشريع**

* صدور قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 19 لسنة 2023
* توفير التمويل اللازم لإعداد وتحضير مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المدرجة في السجل الوطني للمشروعات الحكومية الاستثمارية.
* تحديد أوجه الانفاق والصرف من الحساب لغايات تمويل الدراسات والتقارير المتعلقة بمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتعاقد مع المستشارين، والاستعانة بالخبراء، وطرح عطاءات مشروعات الشراكة.
* المحافظة على المال العام.

1. **مدة التشاور**

15 يوم.

1. **التواريخ المستهدفة**

تاريخ البدء: 25/10/2023

تاريخ الانتهاء: 9/11/2023

**7. البريد الإلكتروني لردود**

**regulations@moin.gov.jo**